# تأثير الأدوار الفرنسية والأوروبية في دول الساحل الإفريقي

**د. آدم عبد الله عمر**

**رئيس قسم القانون والعلوم السياسية– ومحاضر بجامعة أنجمينا والجامعات التشادية**

**المستخلص**:

هذا المقال بعنوان: تأثير الأدوار الفرنسية والأوروبية في القارة الإفريقية، ويعتبر هذا العنوان أحد أهم الأهداف الرئيسية التي من خلالها يسعى كل باحث إلى معرفة الحقائق التي كانت من قبل الفرنسيين والاوروبيين بالقارة الإفريقية وكان من الطبيعي أن يدافع الإفريقي عن حقوقه الطبيعية.

حقه في التمتع بحريته الكاملة دون تدخل أجنبي، وحقه في أن يتمتع بحياته الخاصة كما ارادها هو، وحقه في أن يستغل خيرات بلاده لذلك قامت دولة فرنسا وما زالت وريثة وتؤدي دورا رائدا في ربط افريقيا بأوروبا وكذلك الدول التي حافظت على روابط تاريخية وثيقة مع مجموع الدول المحيطة بالصحراء تقريبا، واغلبها بقي دول فرانكفونية في التوجهات الدبلوماسية والثقافية ومنها دول شمال إفريقيا وغربها، لقد سعت دولة فرنسا ايضا الى توثيق روابطها مع دول أنجلوفونية وخاصة الدول (جانا ونيجيريا) وذلك منذ أحد بعيد حيث كانت قبل ذلك قد دعمت بعض الاقاليم في إفريقيا في حروبها الأهلية وكذلك من النواحي الجيوسياسية أولت فرنسا علاقاتها مع الكثير من الدول لأهمية كبيرة في إطار ما عرف بسياسة التعاون الفرنسي الإفريقي، وذلك اعتمدت العلاقات الفرنسية الإفريقية على ميزتها التاريخية وهي الضغوط الحدودية الموروثة وحافظت فرنسا على حضورها لانطلاق اعتمادها السياسي بشكل عام في أثناء الحرب الباردة في إزاء هذه العلاقات بالاستمرار هذه الحقيقة تفرض نفسها عند كل شيء لقد أولت فرنسا بعض الدول أهمية خاصة بالنظر الى الحضور الفرنسي القديم فيها والذي يمتد إلى القرن السابع عشر.

**الكلمات المفتاحية:**

- تأثير الأدوار الفرنسية والأوروبية في القارة الافريقية
- فرنسا مازالت وريثة للدول الافريقية لأنها تقوم بأدوار رائدة في ربط القارة الافريقية بأوروبا.
- أعادة الانتشار الجيوستراتيجي الفرنسي للاهتمام بالمستجدات الأمنية والمحافظة على الحضور العسكري وغيره..
- الحضور الفرنسي والأوروبي ناتج عن علاقات تقليدية تترتب عليها مصالح كبيرة.

(ISSN: 2536- 9555)

## Abstract:

The Impact of French and European Roles in the African Continent, addresses one of the key issues that researchers seek to explore—namely, the historical influence exerted by France and other European powers in Africa, and the resulting African responses in defense of their natural rights. Among these rights are the right to full freedom without foreign interference, the right to live life on one's own terms, and the right to benefit from the wealth of one's own land.

France, both historically and presently, has played a leading role in linking Africa with Europe. It continues to act as a prominent actor, especially in maintaining close ties with countries surrounding the Sahara—most of which have remained francophone in terms of diplomatic and cultural orientation. This includes many North and West African nations.

Moreover, France has made significant efforts to strengthen its relations with Anglophone countries, notably Ghana and Nigeria. Historically, it supported several African regions during their civil conflicts and invested strategically in geopolitical matters. France's African policy, known as Franco-African cooperation, has consistently prioritized relations with many African states based on its historical advantage, particularly the legacy of colonial-era borders.

France has preserved its influence in Africa, largely anchored in political continuity that dates back to the Cold War. This enduring presence is deeply rooted in its long-standing ties with specific African countries—some of which date back to the 17th century—highlighting the ongoing relevance of historical connections in shaping contemporary geopolitical relations.

**Keywords:**

- The Impact of French and European Roles in the African Continent
- France Remains the Successor to African States Due to Its Leading Role in Linking Africa with Europe.
- The French Geostrategic Redeployment Reflects a Renewed Focus on Emerging Security Challenges and the Maintenance of Military and Other Forms of Presence.
- The French and European Presence Is Rooted in Traditional Relationships That Generate Significant Interests.

## أسباب اختيار الموضوع:

أسباب اختيار الموضوع يرجع لعدة وقائع ويعتمد على التأثيرات والادوار الفرنسية والأوروبية في طياتها على المقاربات والجوانب الجيوسياسية والعسكرية وغيرها في افريقيا وتأثير الاستعمار الفرنسي والاوروبي على الشعوب ولابد من إيجاد طرق ملائمة لتفادي على العقبات الغير واضحة وصحيحة التي خلت وفتكت بالدول الافريقية.

## أهداف البحث:

**ترمي اهداف هذا البحث مما لا شك فيه الى الاتي:**

- تزويد المعرفة الحقيقية والخبرة العالية والابتعاد عن الدول المستعمرة للقارة الافريقية.
- التعرف الى أسباب تأثير الأدوار الفرنسية والأوروبية في افريقيا والالتزام بجهود مبذولة واحترام مبدأ القانون والسيادة.
- معرفة أدوار الدول الأوروبية وفرنسا والتأكد من طريقة تأثير سياستها على افريقيا وكيفية التصدي لمنهجيتها الغير قانونية.

## أهمية البحث:

- تأتي أهمية هذا البحث الى الرجوع لعمليات جمع المعلومات والوسائل العلمية وابرازها لحل كل المشاكل المعقدة الغير واضحة لدى الشعوب والدول الافريقية.
- القيام بالروح الوطنية والابتعاد عن التأثيرات التي تترك المجال والفرص لدولة فرنسا والدول الأوروبية التغلغل داخل افريقيا وجمع المصالح والنهب لثروات القارة الافريقية.
- القيام بالعلاقات القوية والمتينة مع الدول الأخرى التي تريد مصلحة القارة الافريقية، وتكوين أنظمة وطنية ذات سيادة ديمقراطية مستقلة...

## مشكلات البحث:

- مشكلة البحث تدور حول التأثير الفرنسي والاوروبي للقارة الافريقية، والمحاولة لالتزام لكل ما يجري ويحدث وما هو مطلوب لحماية القارة وعدم تعرضها لكل الاحداث.

(ISSN: 2536- 9555)

- تـأتي مشـكلة البحـث لعـدم التلقـي للمعلومـات الكافيـة وعـدم الاسـتجابة مـن المستعمرين لبناء القارة الافريقية.
- عـدم التمسـك بـالروح الوطنيـة والاتفـاق البنـاء لسـير الخطـط والاسـتراتيجيات الواضحة لقيام دولة قوية ذات سيادة وطنية.

**أسئلة البحث**:

- ما مدى تأثيرات الأدوار الفرنسية الأوروبية في القارة الافريقية؟
- مـا هـي العوامـل الداخليـة والخارجيـة لـدفع تـأثير الأدوار الفرنسـية والأوروبيـة فـي افريقية؟
- هل الضغط الفرنسي الأوروبي في افريقيا له تأثير؟

**فرضيات البحث**:

- عندما تكون دراية للمواطنين ومعرفة الحقيقة ستتبدل المشاعر والولاء التام الى كره وخراب ودمار وغير ذلك..
- ألا أن بعـض العوامـل الخارجيـة والداخليـة كانـت أكثـر تـأثيرا لـلأدوار الفرنسـية والأوروبية في القارة الافريقية.
- كانت هناك بعض الضغوط الفرنسية والاوروبية وراء ضوابط العمليات السياسية لتأثير الأدوار في افريقيا منذ قديم الزمن.

**منهج البحث**:

- سوف نأتي باختصار عن منهجية المقاربات التي تتم بتحليل المشاكل والتأثيرات السياسية المهمة لمواجهة المواطن وكشف ما هو غير واضح، وفي هذا يتبع الباحث كلا من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، ليصف الظواهر السياسية مدى أهمية بعض الموضوعات ذات الصلة بتاريخ المستعمر الفرنسي والاوروبي في القارة الافريقية.

**حدود البحث**:

- **الحدود الموضوعية:** تأثير الأدوار الفرنسية والأوروبية في القارة الافريقية.
- **الحدود المكانية:** في دول القارة الافريقية قبل الاستغلال وبعد الاستغلال.

## المقدمة:

يعتبر تأثير الأدوار الفرنسية والأوروبية في القارة الافريقية أحد أهم الأهداف الرئيسية التي من خلالها تسعى الدول الافريقية أن تدافع عن حقوقها الطبيعية وعليها أن تتمتع بحريتها الكاملة دون أي تدخل خارجي، وبسبب هذا الوضع غير الواضح للدول الافريقية ركز الباحث غالبا على تناول القضايا او المشكلات الناشئة من قبل المستعمر، ويبدو أن هذا الخلل الواقعي الذي لوحظ في غياب مركز نشط يرعى المصالح الداخلية والخارجية للقارة الافريقية ومن هذا التفكير برؤية واضحة وبشفافية يمكن أن يساعد على الاعتماد والخيارات الملائمة لطرد الفرنسيين والأوروبيين من القارة الافريقية، وسيأخذ هذا البحث بهذه المعاني التاريخية والجغرافية والجيوسياسية للدول الافريقية مع ترجيح كفة المفهوم الجيوسياسي، ومن العجيب أن السياسة الاستعمارية الفرنسية والأوروبية بنيت على بعض المبادي البراقة في مظهرها التي عرفت به من قبل الدول الافريقية فقد استند الفرنسيون على الجميع عند بداية الامر بالخدعة والغش والظلم وعدم الوضوح، وكذلك اعتمدت الدول الأوروبية في حكمها في افريقيا على تعاون الرؤساء والزعماء الوطنيين، لم تقضي على المؤسسات القبلية والتقليدية الموجودة في القارة الافريقية ولكن فرنسا قضت على جميع الزعامات القبلية والمحلية النظم التي كانت موجودة أصلا في البلاد الافريقية التي خضعت لها، أخضعت هذه البلاد وشعوبها تحت الحكم المباشر لفرنسا وحتى حين اضطرت فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية ومحاولة اشراك بعض العناصر الافريقية في الحكم.

## الأدوار الفرنسية والأوروبية في القارة الافريقية

تتميز إفريقيا بحضور دول تاريخية رسخت علاقاتها فيها، وتعد فرنسا الدولة الأوروبية الأكثر حضوراً في إفريقيا وفي منطقة الصحراء وغرب إفريقيا بشكل خاص كما يسعى الأوروبيون، من خلال الاتحاد الأوروبي أو بعض دوله مثل: المانيا تطوير بعض السياسات لتواكب الضغط الأمني في المنطقة، والهشاشة الاجتماعية، والمراقبة أو المكافحة للنشاطات الجهادية وغيرها. بينما تدعو بعض المقاربات إلى تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي في معالجة مشكلات الساحل والصحراء بوصفها

(ISSN: 2536- 9555)

منطقة حدود بعيدة، وكذلك منطقة ضغط على جيرانها المباشرين على حدود البحر الأبيض المتوسط[١].

ومن دون شك، يساعد الإرث الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي، في جعل فرنسا أدرى بالمنطقة، كما أن فرنسا هي الشريك المركزي لبلدان الساحل الميدانية؛ مثل: موريتانيا ومائي والنيجر ونشاد. ولا شك أن تعاونها هذا يجعلها مستفيدة من هذه العلاقة؛ إذ يشكل الاضطراب في الساحل مشكلة استراتيجية حقيقية لها، ولا تكتفي فرنسا بالعمل منفردة، فهي شديدة الاهتمام بانخراط الاتحاد الأوروبي في هذه المسؤولية. وتستميت فرنسا بوصفها ركيزة في السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية، من أجل أن يفيد الاتحاد الأوروبي في حالة كهذه، فقد لوحظ في أثناء تدخلها في مالي دعم شحيح من شركاتها الأوروبيين[٢].

## فرنسا مازالت وريثة في دول الساحل الافريقي

أدت فرنسا دوراً رائداً في ربط إفريقيا بأوروبا؛ إذ كانت الدولة التي حافظت على روابط تاريخية وثيقة مع مجموع الدول المحيطة بالصحراء تقريباً، وأغلبها بقي دولاً فرانكفونية في التوجهات الدبلوماسية والثقافية، ومنها دول شمال إفريقيا وغربها. لقد سعت فرنسا أيضاً إلى توثيق روابطها مع دول "أنجلوفونية"، وخاصة نيجيريا، وذلك منذ عهد الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو؛ حيث كانت قبل ذلك قد دعمت إقليم بياقرا في الحرب الأهلية مع نيجيريا في عهد الرئيس شارل ديغول. ومن الناحية الجيوسياسية أولت فرنسا علاقاتها مع دول غرب إفريقيا أهمية كبيرة، في إطار ما عرف بسياسة التعاون الفرنسية إزاء إفريقيا، كما أولت دول شمال إفريقيا المغاربية كقطعة جيوسياسية مميزة عن الأولى، أهمية أخرى، وجاءت هذه العلاقات في إطار جوانب متنوعة ومتكاملة واستجدت على هذه الوضعية الضغوط الناتجة من إعادة الأهمية الاستراتيجية إلى إفريقيا وكذلك الساحل والصحراء، وهي ضغوط تتعدى

---

[١] شوقي الجمل، وعبدالله عبدالرزاق إبراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة والنشر والتوزيع– القاهرة، ١٩٩٧م، ص٤٦.

[٢] أنور سيد كامل، التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة، مجلة دراسات شرق الأوسط، العدد٦٣، عمان، ربيع ٢٠١٣م، ص٧٠.

العناصر التقليدية للتعاون الفرنسي الإفريقي. وتتطلب مواكبتها مراجعة الإرث الفرنسي من جهة، وإعادة الانتشار الجيوستراتيجي من جهة أخرى[٣].

## المبحث الأول

## ضغوط الحدود الموروثة لفرنسا في دول الساحل الافريقي

اعتمدت العلاقات الفرنسية- الإفريقية على ميزتها التاريخية، وحافظت فرنسا عي حضورها في إفريقيا انطلاقاً من اعتمادها سياسة خارجية مميزة إزاء إفريقيا بشكل عام وإفريقيا الفرانكفونية خاصة وإلى حدود ما قبل استقلال الدول الإفريقية، كانت إفريقيا مقسمة إلى مناطق نفوذ وتبعية، وبعد استقلالها، استمرت فرنسا في علاقات وثيقة مع إفريقيا الفرانكفونية خاصة، وعملت أيضاً على توسيع علاقاتها مع الدول التي كانت تحت الاستعمارين البرتغالي والبلجيكي. كما كان الحضور الفرنسي مميزاً عن الحضور البريطاني، بوصف الأول استند إلى سياسة وثيقة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد، بينما تميز الثاني بكونه حضوراً غير خاضع لاستراتيجية منظمة ومتكاملة وواضحة إزاء إفريقيا إذا ما قورن بالحضور الفرنسي. ومن بين أسباب ذلك الانكماش الاستراتيجي للمملكة المتحدة عالمياً. كما سعت فرنسا لتوثيق صلتها بدول أنجلوفونية سابقة في إفريقيا، وقد أتاح لها ذلك من الناحية الدبلوماسية القمة الفرنسية- الإفريقية التي تعقد بشكل دوري منذ ٢٣ نوفمبر ١٩٧٣ في عهد الرئيس بومبيدو وحافظت فرنسا كذلك على انتشارها الجيوستراتيجي في جيبوتي؛ إذ إن حضورها في هذا البلد الصغير يعطيها مكانة مهمة في مراقبة التدفقات نحو البحر الأحمر عبر خليج عدن ومضيق باب المندب، وكذلك الإسهام في مراقبة التقاطع العربي- الإفريقي[٤].

تسمى الركيزة التي قامت عليها العلاقات الفرنسية- الإفريقية بعد الاستقلال "التعاون"، وهي سياسة خارجية فرنسية إزاء إفريقيا تقوم على تقديم المعونة للبلدان

---

[٣] سعد ناجي جواد، وعبدالسلام إبراهيم بغدادي، الامن القومي ودول الجوار الافريقي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد٣١، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩م، ص ٢٣-٢٤.

[٤] سعد ناجي جواد، وعبدالسلام إبراهيم بغدادي، الامن القومي ودول الجوار الافريقي، سلسلة دراسات استراتيجية، نفس المرجع، ص ٢٤.

(ISSN: 2536- 9555)

الأفريقية مقابل المحافظة على الحضور الفرنسي في المنطقة، وأنشئت لهذا الغرض وزارة خاصة بهذه السياسة في الحكومة الفرنسية عرفت بوزارة التعاون كانت هذه السياسة الإفريقية لفرنسا، وهي التي أولت إفريقيا الغربية أهمية قصوى، تنخرط ضمن سياسة ديغولية أدى فيها الجنرال ديغول صاحب الثقافة الاستراتيجية الواسعة دوراً محورياً في تامين مكانة فرنسا في إفريقيا برغم انسحابها منها، وضعت هذه السياسة للمحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية؛ إذ بعد تأمين الموارد الاستراتيجية أحد العناصر الأساسية في سياسة التعاون الفرنسية من جهة، والارتباط بالتعاون التقني والعلمي والثقافي بتأمين مكانة مستمرة لروح اللغة والثقافة الفرنسيتين من جهة ثانية، وإبرام اتفاقيات تعاون عسكرية توطد الدفاع المشترك إزاء التهديد الخارجي أو التدخل لفرض النظام في حالة اضطراب النظم السياسية من جهة ثالثة[٥].

اتسمت سياسة فرنسا في أثناء الحرب الباردة إزاء هذه العلاقات بالاستمرار فالاستمرار حقيقة تفرض نفسها عند كل تحليل للعلاقات التي جمعت ديغول وبومبيدو وجسكار ديستان وميتران بإفريقيا والأفارقة. أما القطيعة فتعني نهاية أسلوب وبداية آخر فقط؛ ولذا لم تخرج سياسات الرؤساء الثلاثة الذين عرفتهم فرنسا في العقدين اللاحقين لنهاية الحرب الباردة، وهم: جاك شيراك ونيكولا ساركوزي وحالياً فرانسوا هولاند، على المنهجية المعروفة التي أرثاها أمثالهم السابقون، ولعل التسمية المعروفة وهي المبترانية– الديغولية تنطبق على ثبات هذه السياسة لدى اليمين واليسار[٦].

لقد أولت فرنسا إفريقيا الغربية أهمية خاصة بالنظر إلى الحضور الفرنسي القديم فيها، والذي يمتد إلى القرن السابع عشر، بحضور أول شركة فرنسية في المنطقة؛ وهي الوكالة الفرنسية لسان لوي التي مدت فروعها على مصب نهر السنغال لاستغلال اليد العاملة والتجارة في المادة المهمة آنذاك وهي الصمغ. وقد تميزت

---

[٥] عراقي بن عبدالعزيز الشربيين: الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطي في افريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتب: مصر وافريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦م)، ص ٦٠٣–٦٠٤.

[٦] نورين سليمان نورين، الجذور الايدولوجية للفكر الأوروبي لحركة الاستعمار، ص ٣٠.

النظرة الجيوسياسية لفرنسا نحو المنطقة بجمع الضفة الصحراوية الجنوبية بالاستوائية ضمن رؤية إفريقيا الغربية في انسجام مع التدفقات التجارية للقرون السابقة، وتم تحديد القسم الشمالي من شمال إفريقيا كجزء من العالم المتوسطي الإسلامي. ومع ذلك، فإن ثقل الصحراء الكبرى بالنسبة إلى الإدارة الفرنسية في أثناء الفترة الاستعمارية ألقي بأثره على الوضعية السياسية اللاحقة، فقد تم عزل المجالات الصحراوية عن بعضها بعضاً، لا لغرض آخر إلا ضبطها وتسهيل التحكم فيها أمام ضربات داخلية، وأخرى يمكن أن تأتي عبر الحدود الإمبراطورية الفرنسية[٧].

لقد نظرت فرنسا في هذا الصدد إلى الصحراء كمجال تقاطع حساس تجب إدارته وفقاً لمنهجية إدارية- عسكرية للتحكم في مجالات تتقاسم فيها الحدود مع عدد متنوع من الأطراف. وبناءً على هذه العقيدة، قامت بعزل قطعة الصحراء التي تم ضمها إلى مركز مدينة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط ومنها جزء من صحراء أزواد، وأخضعتها لإدارة مميزة، مع تقسيمها إلى ولايات إدارية عدة، كما طبقت الخطة ذاتها على صحراء الضفة الجنوبية، فبالإضافة إلى الفصل بين تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا (بلدان من غرب إفريقيا)، أجرت تقسيماً إدارياً لكل قطعة إلى مجموعة ولايات تخضع لإدارة رؤساء عسكريين ومن ثم، فإن معرفة السياسة الإدارية الاستعمارية في الصحراء الوسطى تساعد في فهم الوضع الإداري لأزواد حالياً ورقعة الصحراء الوسطى. ولهذا الغرض، عرفت المنطقة خطتين تنظيميتين تركتا أثرهما في السياسة الإدارية للصحراء الإفريقية الفرنسية:

- خطة شارل دو فوكولد auldCharles de Fouc وهي خطة قامت على تقطيع الصحراء الوسطى الجزائرية منها خصوصاً إلى مجالات إدارية- عسكرية للتحكم فيها، ووضع دو فوكولد هذه الخطة في عام ١٩١٢، وتم إقرارها من فرنسا في عام ١٩٢٤.
- التنظيم الجماعي للمناطق الصحراوية وبعد هذا التنظيم تطوراً لمجموعة من القرارات التنظيمية في المنطقة. وقد شكل تنظيم الاستفادة من الموارد الجديدة

[٧] أنور سعيد كامل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

(ISSN: 2536- 9555)

التي تم اكتشافها في الصحراء– ومنها غاز الجزائر– وإدماجها مع الميتروبول [الدولة الاستعمارية نفسها].

أهم ركيزتيها، غير أنه تم تأسيس هيئة التنظيم هذه بشكل نهائي في ١٠ يناير ١٩٥٧، ويشير أندري بورجو إلى السياق الذي جاء فيه هذا التنظيم في ثلاثة مستجدات الحرب في الجزائر، والتعقيدات مع الحدود المغربية التونسية الليبية، وحضور مجموعات الاستقلال الجاهزة لاستعادة السيطرة على شمال غرب الصحراء بشار هنا إلى أن الصحراء الوسطى الفرنسية كانت مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، يخضع أحد أجزائها لمدينة الجزائر، ويخضع الثاني الواقع ضمن إفريقيا الغربية الفرنسية (بما فيها موريتانيا) الذكار بينما يخضع الجزء الثالث الواقع ضمن إفريقيا الاستوائية الفرنسية لبرزافيل، ويبين هذا التقسيم التاريخي كيف أن المشكلات السياسية في عمق الصحراء تتحول ضمنياً إلى مشكلات أطراف يحيطون بها. لقد ظهر للفرنسيين أن عدم ربط الصحراء بهؤلاء الأطراف قد يجعلهم من دون أهمية كبيرة. ويبدو أن التنظيم الجماعي للمناطق الصحراوية جاء ليوحد، كما يذكر بورجو بين هذه الصحاري، وكذا ليخضعها لإدارة واحدة بعدما كانت تخضع لوزارات مختلفة، منها وزارة الداخلية بالنسبة إلى الجزائر ووزارة المستعمرات وهي التي كانت تشمل: النيجر ومالي وتشاد وموريتانيا، ووزارة الشؤون الخارجية بالنسبة إلى تونس والمغرب[٨].

لقد رأى الأطراف المحليون في المنطقة في هذا التنظيم الفرنسي للصحراء خطراً عليهم، من شأنه أن يعطي الجماعات الصحراوية مكانة تجعلها قادرة على الضغط على عواصمها؛ ومن ثم، فإن إعلان الاستقلال مع الستينيات من القرن العشرين في هذه البلدان على هذا التنظيم نهائياً، وجعل فرنسا تضمن المحافظة على مصالحها عن طريق موالين في العواصم التي استقلت عنها. وقد قامت فرنسا من خلال برامج التقسيم هذه بفصل الصحراء الوسطى إلى قطع متجاورة تضم عناصر متنوعة، أساسها الطوارق في الوسط، والتبو في الشرق، والعرب في الغرب نحو موريتانيا،

[٨] أحمد الشكري، مملكة غانا وعلاقاتها بالحركة المرابطية (هل حقا قام المرابطون بغزو غانا) سلسلة دراسات، العدد٣، الرباط: معهد الدراسات الافريقية، ١٩٩٧م، ص ٣٠.

وكذا على الجوانب الشمالية الغربية للصحراء الجزائرية، ومنها جماعة "تيديكلت" شمال وسط الجزائر التي ضمت عرباً وطوارق. غير أن أهم عصبية إقليمية كانت للطوارق؛ فبالإضافة إلى ما يعني هذا الفصل من حد من هذه العصبية، كانت تتوخى أيضاً استمالة الطوارق إلى جانبها، وكانت تنظر إليهم ضمن نظرة أمازيغية شاملة، ولكون الأمازيغ ذوي عادات وتقاليد خاصة، ويدينون بإسلام بسيط فإنه تمكن استمالتهم إليها، ومن ثم إخضاعهم الرومنة جديدة، ويبدو أن قراءة بسيطة لتاريخ روما في شمال إفريقيا كانت ستنبه إلى أنه ما من سياسة كهذه ستدمج هؤلاء في الهوية الفرنسية. كما قامت فرنسا من خلال هذا التقسيم بفصل وسط الصحراء عن المؤثرات التي تأتيها شرقاً من الصحراء الإيطالية عن طريق هجمات الزاوية السنوسية وصحراء فزان، وغرباً من المغرب والصحراء الإسبانية، ولذلك ربطت جزءاً منها إلى البحر الأبيض المتوسط والأجزاء الأخرى الجنوبية إلى مراكز تقع في الأحواض النهرية لنهري السنغال والنيجر، كما تذكر المراجع الفرنسية في هذا الصدد[٩].

ووفقاً لما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول، ومنذ هذه الفترة، ظلت الحدود الموروثة هي التي ترسم النظرة إلى الصحراء بوصفها جزءاً من الضفة المتوسطية أو جزءاً من غرب إفريقيا المتصلة بالأحواض النهرية ثم الشريط الأطلسي. وتشكل هذه الحدود اليوم مقياس ضغط تاريخياً وآخر جيوستراتيجياً؛ ومن ثم، فإن الضغط المستجد يمثل أساساً بإعادة ربط أجزاء الصحراء، وهذا ما يُعرف بإشراك الجزائر التي لا تطمئن إليها فرنسا، وإشراك ليبيا التي ظلت تنشط في الصحراء والساحل الإفريقي في عهد معمر القذافي انطلاقاً من نزعة خاصة. وانطلاقاً من النزعة ذاتها، يمكن فهم بعض جوانب محافظة فرنسا على موقف متوازن يميل أحياناً إلى صالح المغرب في نزاع الصحراء الغربية[١٠].

---

[٩] أحمد الشكري، المرجع السابق، ص ٦٧.

[١٠] حسين مراد، الصلات بين بلاد المغرب والسودان الغربي خلال القرن (٢-٦)، مؤتمر الإسلام في افريقيا، جامعة افريقيا العالمية، نوفمبر ٢٠٠٦، وردلدى حسين سيد عبدالله مراد، (مملكة سنغاي))، قراءات افريقية، العدد ١٣، لندن: يوليو/ سبتمبر ٢٠١٢م، ص ١٤.

(ISSN: 2536- 9555)

لقد شكل حدث الإدارة السياسية الفرنسية هذه الصحراء أهم أمر عرفته الصحراء الإفريقية منذ الحدث السابق عليه، وهو الممثل بانتشار الإسلام فيها؛ إذ يشكل هذان الحدثان التاريخيان عاملين متفاعلين يشكلان بدورهما جزءاً أساسياً من أي فرضية تتوخى فهم القضايا العامة لإقليم الساحل والصحراء في علاقته الخارجية، بما فيه الصحراء الشرقية ممثلة بالسودان ومصر التي أثرت فيها بريطانيا، وتوخمها نحو القرن الإفريقي. لكن كيف يتميز تأثير حدث الحضور الإسلامي عن حدث الحضور الاستعماري؟ يبدو أن الحضور الإسلامي قد أسهم في إخراج الصحراء من انطوائها، ودفع بالعناصر الصحراوية إلى الاتجاه شمالاً وشرقاً والإسهام في بناء شمال إفريقيا وغربها وفي حكم الصحراء، وبعد انكم انها لأسباب داخلية وأخرى كانت تعرفها الجيوسياسية العالمية، اندفعت القوى الاستعمارية نحو إفريقيا، لكن هذه لم تخرج إفريقيا الصحراوية من عزلتها الجيوستراتيجية، بل أسهمت في الإبقاء عليها كذلك، في مقابل دفعها لبعض الأجزاء الأخرى الواقعة على المجالات الغنية إلى الواجهة. وبعد الاستقلال أخذت الصحراء تتحدث عن ذاتها بطريقة جديدة بغرض الخروج من عزلتها، وبهذه الطريقة اتخذ بعضها بعداً إسلامياً، باستغلال الفائدة الكامنة في الصحراء، وهي حقيقة البوابات البحرية المحيطة بها من ثلاث واجهات فهذه تقع ضمن العناصر الثابتة في تفسير جيوستراتيجية الصحراء[١١].

ويلاحظ أن حضور فرنسا اليوم في إفريقيا أضحى يرتكز بالأساس على الدائرة الإفريقية الصحراوية، وهي التي تمتد في شبه دائرة من إثيوبيا شرقاً وليبيا والجزائر شمالاً وخليج غينيا غرباً ونيجيريا والكاميرون وإفريقيا الوسطى جنوباً وفقاً لمقاييس تضم عناصر جديدة. وقد ساعدها توثيق علاقاتها مع السودان في السابق مراعبة شروط المناورة التي وفرها سوء العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية، كما ساعدتها حماستها في المشاركة وتحمل المسؤولية في العمليات ضد ليبيا عام ٢٠١١ وذلك لما يفترض أن يوفره لها ذلك من فرص تمتين الحضور وتوثيق ربط شمال إفريقيا مع الساحل والصحراء، والحد من الآثار الناتجة من مساعي الجزائر في

[١١] حسين مراد، المرجع السابق، ص١٤.

الحد من الفرص الفرنسية في المجالات الأمنية والاستراتيجية القريبة منها، باعتمادها- أي الجزائر- خيارات المحاور مع قوى أخرى منافسة لفرنسا. ويُسهم الدور الفرنسي في الأزمة الليبية في توثيق العلاقات المقبلة بين فرنسا وليبيا، وفي تثبيت الحضور في الرهانات الصحراوية المتوقعة في تقاطع الصحراء الليبية- التشادية- السودانية.

أثارت العملية الفرنسية في ليبيا انتقادات لدى جهات أخرى مهتمة كالصين وروسيا؛ إذ رأت الأولى في هذا التدخل الأطلسي قيمة إضافية للاستراتيجية الغربية الإفريقية التي تزداد تخوفاً من الضغوط الصينية، بينما رأت روسيا في هذه العملية تضيقاً لمساحتها المتوسطية الشرق أوسطية والذي يمكن الاستدلال عليه في وقوفها المستميت إلى جانب الحكم السوري في الأزمة منذ عام ٢٠١١، ومن جانب آخر، عبرت روسيا عن دعمها وجاهزيتها لمساعدة فرنسا في الحرب في مالي عام ٢٠١٣، ويظهر ذلك أن التقارب الفرنسي- الروسي يمكن أن يكون إيجابيا في مالي التي لا تعني شيئاً مهماً لروسيا عكس ليبيا، وبدرجة أكبر سوريا. وقد انتقد نائب مدير المعهد الصيني للدراسات الدولية غير شيان غانغ Guo Xiangang فرنسا والتدخل العسكري في ليبيا بشكل عام، وما نتج منه وهو ما دعاء "فوضى"، واعتبر أن النتائج التي كان يسعى الغرب والفرنسيون خاصة لتحقيقها في حينها لم تتحقق لهم نتيجة استمرار الأزمة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية الصعبة للفرنسيين خاصة، ومع ذلك، لا تفسر وجهة النظر هذه الضغوط الجيوسياسية الخارجية المفروضة على القوى الأوروبية ومنها فرنسا والتي تسعى المواكبة التحول الواقع واستغلال الفرص وتجنب فقدان مكانتها. تستدعي أزمة في بلد كبير من حيث المساحة وغني، ويقع ضمن تقاطعات جغرافية نفطية، مهمة وعلى الحدود البحرية الأوروبية شان ليبيا، تستدعي تدخلاً أوروبياً سريعاً؛ ويعني عدم حدوث ذلك إعطاء إشارة إلى انكماش استراتيجي وضعف نفسي سيفتحان المجال للآخرين. ويبدو أن هذه منهجية ستفيد في تحليل السلوك الدولي لا بالنتائج الآنية كالتي استعرضها غيو شيان غانغ[١٢].

[١٢] عبد المعز جلال، جبهة التحرير الوطني التشادي (فرولينا ١٩٦٣-١٩٩٣-١٩٩٩م)، ص٣٢.

(ISSN: 2536- 9555)

تقع ليبيا ضمن البلدان الإفريقية الأربعة الأغنى في الدائرة النفطية الإفريقية الصحراوية، كما تقتسم الصحراء مع ستة بلدان كبيرة من حيث المساحة؛ وهي: الجزائر وتشاد ومالي والنيجر والسودان ومصر، وهي ذات أهمية كبيرة للدور الفرنسي في إفريقيا. فإضافة إلى دور الموازن الذي تؤديه في شمال إفريقيا– كما سبقت الإشارة– دعمت فرنسا في شرق الصحراء السودان، ووثقت علاقاتها معه منتهجة سياسة متميزة عن مثيلتها الأمريكية. لقد حصلت الأخيرة على صفقات مهمة في تشاد، منها: استغلال نفط حوض دوبا، من شركة إيكسون موبيل Exxon Mobile الأمريكية إضافة إلى شركة ماليزية، كما حصلت شركة البترول الوطنية الصينية الدولية على استغلال نفط نونيي في تشاد. ويُشار هنا إلى أن تشاد أصبحت بلداً مصدراً للنفط منذ عام ٢٠٠٣[١٣].

تعرف هذه المنطقة اليوم إعادة تعريف إذ يبدو أن فرنسا أخذت تقوي من سياسة تعريف الصحراء بما يتيحه الأمن والمكانة من ربط بين مكونات جيوسياسية مختلفة. ولا يمكن عزلها بشكل كلاسيكي؛ مثل: عزل الصحراء عن خليج غينيا أو عزل الضفة المتوسطية عنهما معاً، لا يوحي عدم بروز مثل هذه التطورات في الفكر الاستراتيجي والأداء الدبلوماسي الأوروبي، بتجاهل صناع القرار مثل هذه الخريطة الجديدة، وهي التي يحد منها وجودهم أمام بعض البلدان ذات المشكلات الكثيرة، ويلاحظ أن الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لفرنسا لعام ٢٠٠٨ أشار باهتمام بالغ إلى القوس الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ومن موريتانيا إلى باكستان" وكون هذه القوس تشمل منطقة الساحل، فإن ذلك يستدعي بحث فرنسا في تأمين مكانتها المستقبلية في إفريقيا من خلال تأمين دور أساسي في أحد المجالات الأكثر اضطراباً والمكلفة على المستويات كلها، وهو المجال الصحراوي الممتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. ولقد أوضحت أزمة مائي عمق هذا التحدي، فلا فرنسا قررت التدخل سريعاً، ولا حتى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أي وكلاء محليين في مستوى كبير من الجاهزية التأمين مجالهم الطبيعي. ولهذا، جاءت تلك

[١٣] عبد المعز جلال، المرجع السابق، ص٣٢.

العملية– كما ستتم مناقشتها في آخر الكتاب– تتعكس خليطاً من التدخل الفرنسي والتزكية الأممية، وتأمين بلدان غرب إفريقيا خد أدنى من إمكاناتها(١٤).

تدفع هذه الضغوط الجديدة في اتجاه إعادة اهتمام أكبر ببلدان كانت فقيرة وتتميز بوفرة بعض الثروات كاليورانيوم في النيجر والقطن في مائي والحديد في موريتانيا كان يتم استغلالها من دون أعباء أمنية وعسكرية كبيرة، وأصبحت اليوم مجال تنافس مع قادمين جدد، أحدهم الصين التي أصبحت ثاني مستغل لليورانيوم في النيجر وأول مستورد الحديد موريتانيا. كما أن هذه الضغوط الأمنية المستجدة تدفع في اتجاه تقويم انتشار جيوستراتيجي جديد، لا يمكن له الاكتفاء بالحضور في السنغال أو الجابون الصغيرتين، إنما هو بحاجة أيضاً إلى القدرة على تأمين إمكاناته وفقاً لخريطة تتحدد من جديد ولو ببطء شديد(١٥).

## المبحث الثاني
## إعادة الانتشار الجيوستراتيجي الفرنسي

يعرف الاهتمام الفرنسي بالمستجدات الأمنية والاستراتيجية في الصحراء ضغطين متوازنين، أولهما يتعلق بتأمين حضور أمني وعسكري في المنطقة. وفي المواقع الجيوستراتيجية ذات الأهمية، وثانيهما يتعلق بحجم هذا الحضور الذي يتناقص نتيجة التحدي الدفاعي الفرنسي، في مقابل تزايد الضغوط الإقليمية والعامة، وتحتفظ فرنا بحضورها العسكري في سنة مواقع أساسية وتاريخية وهي: السنغال، وساحل العاج، والجابون، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، وجيبوتي(١٦).

تبذل فرنسا جهوداً كبيرة للمحافظة على هذا الحضور العسكري الذي يضمن لها مكانة مميزة في المنطقة، ويلاحظ أيضاً أن هذا الحضور العسكري يرتكز على إفريقيا الصحراوية وحولها في شكل أفقي من خلال الحضور الدائم في السنغال

(١٤) الطيب ادريس حلولو، تشاد تحت الإدارة الفرنسية، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الملك فيصل– انجمينا، ١٩٨٢م، ص٢٤.

(١٥) جمال محمد السيد، قضايا الدول والشرعية السياسية في افريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، (د.ط)،٢٠١١م، ص٢٣.

(١٦) جمال محمد السيد، المرجع السابق، ص ٢٣.

(ISSN: 2536- 9555)

وجيبوتي ومؤقتاً في تشاد، وهو شريط ذو أهمية بالغة، يسمح لفرنسا بمراقبة المستجدات على الأطلسي ووسط الصحراء بالحضور في تشاد وأيضاً مراقبة المستجدات في القرن الإفريقي وعبر خليج عدن. ويلاحظ أن هذا الانتشار الأفقي ذو أهمية بالغة لكل جيوستراتيجية إفريقية صحراوية، وهو ما أتاح لفرنسا التدخل التاريخي في الشؤون الأمنية في هذه المنطقة، بما فيها السودان الذي يعد تقليدياً ضمن الخريطة الأنجلوسكسونية لإفريقيا، كما أتاح لفرنسا التدخل في مختلف النزاعات في المنطقة(١٧).

يضمن هذا الانتشار لفرنسا المحافظة على مواقع عسكرية بالغة الأهمية في مراقبة خليج غينيا من خلال الحضور العمودي الممتد من السنغال عبر ساحل العاج والجابون على الساحل الأطلسي، وهو المحور الأغنى في تصدير النفط الإفريقي، ويعرف مستجدات ذات أهمية أمنية متزايدة. ويبدو أن الانتشار الفرنسي في هذا المحور يفرض أعباء جديدة أكبر على الاستراتيجية الفرنسية؛ إذ يتعلق الأمر بمنطقة تعرف ضغوطاً متعددة الأبعاد؛ **مثل**(١٨):

- تزايد التنافس حول المنطقة.
- تزايد الظواهر الأمنية عبر الحدود.
- التقلبات وانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة، إذا ما تم استثناء الاستقرار النسبي في غانا.
- النزاعات المتتالية والطويلة في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج(١٩).
- تصاعد أهمية الدول المحورية في المنطقة؛ مثل: نيجيريا وساحل العاج وهما اللتان تحظيان بأهمية متزايدة في سياسة المحاور الأمريكية في إفريقيا.

---

(١٧) سعيد عبدالرحمن الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد، ص٦٤.

(١٨) محمد عبده يماني، افريقيا لماذا؟، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢١٤.

(١٩) يوسف فضل حسن، ملامح من العلاقات الثقافية بين المغرب والسودان من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، سلسلة محاضرات ٣٢ (الرباط)، معهد الدراسات الافريقيا، ٢٠٠٩م، ص٤٥.

تلقي هذه الضغوط بمسؤوليات كبيرة على قوة تقليدية في المنطقة كفرنسا. وتفيد وضعية التوازن العام أن فرنسا ليست لديها القدرة الكافية لمراقبة كل هذه التطورات برغم قدرتها النسبية في التدخل في بعض الانقلابات والأحداث السياسية الداخلية لدعم هذا الطرف أو ذاك أو لتجسيد بعض قرارات مجلس الأمن؛ مثل: التدخل في مالي في عام ٢٠١٣ ودعم المرشح الفائز بانتخابات عام ٢٠١١ في ساحل العاج، ويعد هذا البلد الأخير الأغنى في إفريقيا الغربية الفرانكوفونية، وأحد الحلفاء التقليديين لفرنسا في المنطقة. وتتطلب هذه الوضعية الاحتفاظ بقدرات كبيرة في المنطقة، غير أن الأمر عكس ذلك لفرنسا، فهي لا تتوفر إلا على مجموعات محدودة من الجنود في هذه المناطق نتيجة الضغوط المالية الكبيرة المتأتية من ارتفاع النفقات. وهذا لا يمنع من القول إن فرنسا تعد القوة العسكرية الأكثر انتشاراً في إفريقيا، وقد اضطرها ضغط التكلفة إلى التقليص المستمر لحضورها في المنطقة بحسب مراحل مختلفة؛ إذ لا تتوفر على أكثر من ٥٤٠٠ جندي من القوات المرابطة في كل هذه المواقع. (انظر الجدول (٦). وتكلف هذه القوات حوالي ٥٤٠ مليون يورو سنوياً». ويجدر التنبيه إلى التمييز بين مجموعة أصناف من القوات الفرنسية في إفريقيا؛ إذ تتفرع إلى أربعة بحسب تقرير المجلس الشيوخ الفرنسي صدر في عام ٢٠١١، وهي القوات المرابطة مسبقاً، وقوات السيادة كتلك المنتشرة في جزيرة لارينيون ولا مايوت والقوات المنتشرة بناءً على اتفاق ثنائي، والقوات الفرنسية ضمن عمليات دولية وأوروبية، وأما بالنسبة إلى القوات المرابطة، فهي ترتكز على ثلاثة مواقع، وهي: جيبوتي والسنغال والجابون ويعكس هذا الانتشار في المحاور الثلاثة الأساسية مكانة الجيوستراتيجية الفرنسية في ضمان الحضور على وجهتي الأطلسي وأفندي، وهو الحضور الذي يبدو من الممكن إسناده من دولة الإمارات العربية المتحدة أو من جزيرة الارينيون للتعامل مع المشكلات المحتملة والقريبة في المحيط الهندي أو القريبة منه. كما ان انتشار قوات فرنسية بتشاد في إطار عملية إبير في Epervier منذ عام ١٩٨٦ من شأنه أن يمنحها فرصة مراقبة المستجدات في الساحل. وعموماً، فإن فرنسا تتوافر على قوات عسكرية في إفريقيا في دول مثل: ساحل العاج وبوركينا فاسو وتشاد والجابون مع وجود قوات خاصة ذات جاهزية عالية للقيام بغارات جوية، وتفصح

(ISSN: 2536- 9555)

سيرة العلاقات الفرنسية– الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال عن أن فرنسا استخدمت هذه القوات العسكرية للمحافظة على أمن بعض النظم السياسية الموالية لها، أو خلع بعضها الآخر من السلطة بحجة محاربة الإرهاب أو من أجل دعم المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية». ويبدو أن المهمات المكلفة بها القوات الفرنسية المنتشرة في إفريقيا لا تتعلق بتأمين الساحات الجيوسياسية فحسب، وإنما أيضاً التدخل في بعض المشكلات الداخلية. وحسم بعض المواقف لمصلحتها عن طريق دعم بعض السياسيين أو الجماعات المعينة وهذا يضفي على السياسة الفرنسية في إفريقيا، وغربها خاصة، طابعاً معقداً(٢٠).

تزداد الضغوط الأمنية والاستراتيجية على فرنسا للمحافظة على بقائها في بعض المواقع كالسنغال وجيبوتي للمراقبة عبر المحيطين الهندي والأطلسي، وتفرض البيئة المستجدة في المنطقة إعادة انتشار عسكري وأمني عبر الصحراء من خلال تكثيف الحضور في دولتي مالي والنيجر، والتي سبق لفرنسا أن قلصت فيهما حضورها، إذ تعرف هذه المناطق تحولات أمنية سريعة، وفيها جماعات تستهدف المصالح الفرنسية أيضاً، مع صعوبة المحافظة على مستوى فعّال من الانتشار في هذه البلدان ذات الخصوصية الداخلية الصعبة وطابعها البري المغلق الصحراوي وشبه الصحراوي، ولا يبدو أنه بالإمكان تحقيق استدامة عسكرية فرنسية في المنطقة بالحضور الميداني؛ ومن ثم، يبدو أنها تفضل تكثيف التعاون وتوسيعه، وتنويع الانتشار في نقاط عدة، مع الاحتفاظ بقدرات محدودة جداً في النيجر وبوركينا فاسو والتي يمكن إسنادها من مناطق مجاورة(٢١).

لقد أوضحت العملية العسكرية الفرنسية في مالي أيضاً عمق هذه الضغوط؛ حيث يشكل تأمين بلدان ضعيفة، تتكون فيها المعارضة بشكل غير مضبوط، وأحياناً بناء على دوافع انتقامية ناتجة من واقع السلطوية، إحدى المشكلات المفروضة على فرنسا؛ فهي لا تستطيع تأمين مكانتها في هذا الفضاء من دون فرض مستوى كبير

(٢٠) يوسف فضل حسن، المرجع السابق، ص٤٦.

(٢١) أحمد سيكو توري، افريقيا والثورة، ص٢٤٩.

من القبضة العسكرية. وفي هذا الإطار، فإن هذه الضغوط الأمنية الناتجة من التناقض بين تدني قدرات الدفاع بسبب ارتفاع تكلفتها وبين ضرورة الانتشار في إفريقيا، لم تمنع العقيدة الفرنسية من إعادة تأكيد الأهمية الخاصة التي توليها للساحل الإفريقي من موريتانيا إلى القرن الإفريقي الأسباب متعددة، في الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي لعام ٢٠١٣.

ويعكس هذا الهاجس استمرار احتفاظ فرنسا بقواتها في تشاد منذ عام ١٩٨٦، كما سبقت الإشارة، وينبه مراقبون في هذا الصدد إلى نية فرنسا تعزيز انتشارها في هذا الموقع برغبتها في حيازة قاعدة في جنوب ليبيا منطقة فزان)، وتعد منطقة فزان ذات أهمية في تعزيز السياسة الصحراوية التي من ركائزها مراقبة إفريقيا الفرانكفونية. ويجدر الذكر أن هذه المنطقة كانت تحت السيطرة الفرنسية منذ ١١ إبريل ١٩٤٣ حتى ٢٤ ديسمبر ١١٩٥٧ ويُعلق باحث على الرغبة الفرنسية في تجنّب وقوع شمال تشاد فيما وقع فيه شمال مالي: «بما سيكون كارثة استراتيجية كبرى بالنسبة إلى فرنسا لأن ذلك سوف يكون معناه ستون القطعة الرئيسية في الدومينو الفرنسي في إفريقيا بما يهدد نفوذ فرنسا كقوة عظمي وخاصة في ظل وجود الصين في إفريقيا". وإلى هذه الأسباب يرجع هذا الباحث رضى فرنسا في إقامة هذه القاعدة، فضلاً عن شؤون أخرى متعلقة بالحدود النيجيرية والجزائرية والسودانية والليبية، ويبقى نجاح فرنسا في حيازة هذه القاعدة المحتملة معقداً في ظل توثر ليبي داخلي، برغم أن منطقة فزان نبقى بعيدة عن الساحل المتوسطي ومحدودة الكثافة السكانية، ولا تخفى الفوائد المركبة التي يمكن أن تجنيها فرنسا من حيازة هذه المواقع في قلب إفريقيا الجديد، وأيضاً تحدياتها الناشئة عن منهجية إدارة القدرات والنفقات الدفاعية يضاف إلى ذلك أن التعاون الثنائي العسكري والاستخباري للبلدان المغاربية مع فرنسا ومنها الجزائر، لا يمنع ليبيا من تعزيز مثل هذا التعاون مع فرنسا، برغم ما قد يشكله وجود قاعدة دائمة ولو صغيرة من شبكات أمنية لأي حكومة تنشأ في طرابلس[٢٢].

[٢٢] الطيب ادريس حلولو، مدخل لدراسة التنافس الاستعماري في افريقيا واسيا، ٢٠٠٨م، ص٣.

(ISSN: 2536- 9555)

تجد فرنسا نفسها أمام ضغوط متتالية أمام القدرات الأمريكية المتزايدة والقادرة على وضع برامج تعاون أمنية وعسكرية إقليمية وقارية معاً، وبحسب أحد المراقبين فإن فرنسا تنسق مع الأمريكيين في بلدان الساحل، برغم حذرها منهم في المنطقة، وتسهم في برنامج شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء إلى جانب الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي. "كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم فرنسا وإسنادها التعامل مع أزمة ماني عام ٢٠١٣. ويمكن تفسير حالة الضغط الواقعة على فرنسا في هذه المنطقة نتيجة عناصر عدة، **منها**[٢٣]:

- أن الحضور الفرنسي ناتج من علاقات تقليدية ترتبت عليها مصالح فرنسية كبيرة.
- أن هذا الحضور يواجه مستجدات سريعة ومتطورة، مثل: النشاط الجهادي، ومقابل هذه التطورات السريعة، فإن فرنسا لا تتوفر على القدرات اللازمة لتقديم تفسيره الأمني الاستراتيجي والجيوثقافي لمثل هذه القضايا؛ ولذا، لا بد أن يشمل هذا الحضور شركاء متنوعين من نيجيريا وإثيوبيا والجزائر والمغرب ومن بلدان شبه الجزيرة العربية التي يمكن أن يكون لها صلة مع بعض الجماعات المسلمة في المنطقة على رأسها سياسات ثقافية ودينية تتضارب مع مصالح الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية[٢٤].

تزايد مصالح الأطراف الآخرين في التجارة والتبادل مع افريقيا، وتركيزهم على افريقيا الصحراوية وأطرافها.

---

[٢٣] محمد جبر الريفي، الاستعمار والغزو الثقافي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس– الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص٦٩.

[٢٤] منير شفيق، قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري، (الناشر) للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م، ص٥٣.

- عدم القدرة على الاستمرار في مراقبة التفاعلات والمستجدات في إفريقيا من دون حيازة عناصر استراتيجية متنوعة ومتكاملة نصب في استراتيجية أوسع، ومنها القدرات البحرية الضرورية للإحاطة بالمجالات البعيدة[٢٥].

تتطلب الاستجابة لهذه الضغوط قدراً كبيراً من القوة، ولا يمكن الاقتصار فيها على البرامج السياسية والأمنية المتقطعة. تكمن المشكلة الفرنسية في المنطقة في المحافظة على قوتها الدولية المتوسطة التي ظلت تستند في أحد عناصرها الأساسية إلى إفريقيا، وأمام هذه الوضعية المتناقضة بين المحافظة على المكانة وحيازة القوة اللازمة لذلك، تنتهج فرنسا طريق الحوار والتنسيق وتقاسم الأدوار مع المهتمين، وتحاول نهج هذه الطريق من خلال: (أ) دعم الاتحاد الأوروبي بتوثيق مكانته الاستراتيجية والأمنية، وفي الوقت ذاته الاستفادة من موقعها في حلف الشمال الأطلسي، (ب) و/ أو المشاركة في بعض البرامج الأمريكية، (جـ) و/ أو اخوار مع الصين وتقديم خبرتها لها، والتي ترى فيها فرنسا تحدياً من نوع مختلف عن الضغط الأمريكي[٢٦].

## عناصر التفسير المستجدة على الاتحاد الأوروبي

لقد ظل الاتحاد الأوروبي يولي منطقة الساحل أهمية لا بأس بهاء استجابة لحاجات أعضائه وانسجاماً مع دبلوماسيته التنموية والإنسانية المميزة، ومع ذلك، فإن اهتمام الاتحاد الأوروبي بهذه المنطقة هو حديث جداً؛ فقد ظل يتعامل مع المنطقة عن طريق اتفاقيات كوتونو لعام ١٩٧٠ أو في إطار سياساته المتوسطية مع بلدان شمال إفريقيا.

---

[٢٥] اجلال رأفت، العلاقات الدولية الفرنسية بالدول الافريقية وأثره على الامن القومي المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩٨م، ص٥.

[٢٦] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩١م، ص١٤.

(ISSN: 2536- 9555)

## النتائج والتوصيات

**توصلت هذه الدراسة الى النتائج الآتية:**

- إن نتائج تأثير الأدوار الفرنسية والأوروبية في القارة الافريقية، كانت على صورة من تأثير الأدوار السياسية وبعض النخب السياسيين ورجال المقاومة كانوا على مطالب جدية وذات اهتمام واهداف وطنية لعدم توريث الحكم لدولة فرنسا والدول الأوروبية الاستعمارية وهذا الابتعاد له مخالفات قانونية ودستورية لسير الاعمال السياسية في دول القارة الافريقية، وإن اتباع الضوابط القانونية له اثار وادوار مهمة جدا للغاية.
- ويجب على الحكام والكوادر السياسيين ورجال الدين داخل وخارج بأن يقفوا وقفة رجل واحد للتصدي بما هو مضر وسالب وليس لها منفعة للدول الافريقية، والتأثير الفرنسي لها تحديات كبيرة على المواطنين وعلى الافارقة عليهم أن يقوموا بإجراءات مختلفة لبناء دولة القانون ومحتواها العدل وتطبيق العدل والديمقراطية.

**التوصيات**:

**تأتي أبرز التوصيات التي جاءت كالتالي:**

- يجب على الدول الافريقية التركيز قيام دول ديمقراطية وتوفير الامن والاستقرار والابتعاد عن الجهل والحروب الاهلية والجهوية المفرطة والسعي الى التطور وتقدم بلدانهم الى الامام.
- يجب على الساسة الافارقة سواء في الداخل أو الخارج العمل سويا على تعزيز الحوار البناء والاتفاقيات مع الجهات الأخرى لإيجاد مصلحة للعامة، وعليهم القيام بتشجيع المواطنين على حب الوطن والمشاركة في حل كل الخلافات وتصفية الضمائر.

## المراجع والمصادر:

١. شوقي الجمل، وعبدالله عبدالرزاق إبراهيم، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة والنشر والتوزيع–القاهرة، ١٩٩٧م.
٢. أنور سيد كامل، التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة، مجلة دراسات شرق الأوسط، العدد٦٣، عمان، ربيع ٢٠١٣م.
٣. سعد ناجي جواد، وعبدالسلام إبراهيم بغدادي، الامن القومي ودول الجوار الافريقي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد٣١، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩م.
٤. عراقي بن عبدالعزيز الشربيين: الجوانب الاقتصادية للتحول الديمقراطي في افريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتب: مصر وافريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الافريقية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦م).
٥. نورين سليمان نورين، الجذور الايدولوجية للفكر الأوروبي لحركة الاستعمار.
٦. أحمد الشكري، مملكة غانا وعلاقاتها بالحركة المرابطية (هل حقا قام المرابطون بغزو غانا) سلسلة دراسات، العدد٣، الرباط: معهد الدراسات الافريقية، ١٩٩٧م.
٧. حسين مراد، الصلات بين بلاد المغرب والسودان الغربي خلال القرن (٢–٦)، مؤتمر الإسلام في افريقيا، جامعة افريقيا العالمية، نوفمبر ٢٠٠٦، وردلدى حسين سيد عبدالله مراد، (مملكة سنغاي))، قراءات افريقية، العدد ١٣، لندن: يوليو/سبتمبر ٢٠١٢م.
٨. عبد المعز جلال، جبهة التحرير الوطني التشادي (فرولينا ١٩٦٣–١٩٩٣–١٩٩٩م).
٩. الطيب ادريس حلولو، تشاد تحت الإدارة الفرنسية، دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الملك فيصل– انجمينا، ١٩٨٢م.
١٠. جمال محمد السيد، قضايا الدول والشرعية السياسية في افريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، (د.ط)،٢٠١١م.
١١. سعيد عبدالرحمن الحنديري، تطور الحياة السياسية في تشاد.

(ISSN: 2536- 9555)

١٢. محمد عبده يماني، افريقيا لماذا؟، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م.
١٣. يوسف فضل حسن، ملامح من العلاقات الثقافية بين المغرب والسودان من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، سلسلة محاضرات ٣٢ (الرباط)، معهد الدراسات الافريقيا، ٢٠٠٩م.
١٤. الطيب ادريس حلولو، مدخل لدراسة التنافس الاستعماري في افريقيا واسيا، ٢٠٠٨م.
١٥. محمد جبر الريفي، الاستعمار والغزو الثقافي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس–الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
١٦. منير شفيق، قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري، (الناشر) للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
١٧. اجلال رأفت، العلاقات الدولية الفرنسية بالدول الافريقية وأثره على الامن القومي المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩٨م.
١٨. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩١م.